مجلة آفاق علم الاجتماع المجلد 13 العدد 1 /جوان 2023 ص ص 401- 416
ر ت م د: 1112-8259 ر ت م د إ: 2600-6855

الفاعلين في السوق الموازي للصرف
دراسة ميدانية بساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة-نموذجا-

Actors in the parallel market for exchange A field study in Port Said Square in Algiers - a model -

ط.د. ككوش ليلى*
جامعة لونيسي علي، البليدة 2، الجزائر
kekoucheleila5@gmail.com

أ.د. شويمات كريم
جامعة لونيسي علي، البليدة 2، الجزائر
مخبر الدراسات السكانية، الصحة والتنمية المستدامة في الجزائر
kchouimet@yahoo.fr

تاريخ الإرسال:2023/04/09 تاريخ القبول:2023/05/05 تاريخ النشر:2023/05/12

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن خصائص سوق الصرف الموازي وعن الإستراتيجيات المطبقة من طرف الفاعلين على مستواه.

تم البحث باستخدام تقنية المقابلة التي تم إجرائها مع عينة من الأفراد على مستوى السوق الموازي ببور سعيد باستعمال المنهج الكيفي.

توصلت الدراسة إلى أن سوق الصرف الموازي هو أحد التنظيمات المهيكلة والمنظمة الذي لا يقف عند قانون العرض والطلب والذي يعتبر من بين أسباب قيامه وبقائه، حيث يقف بين المحددات الاجتماعية والثقافية والواقع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: سوق الصرف الموازي، قيم العمل، الفاعل الاجتماعي، الفعل الاجتماعي، الإستراتيجيات.

Abstract:

This study aims to reveal the characteristics of the parallel exchange market as one of the results of the changes and developments that Algeria experienced during the period of structural adjustment, trying to reveal the strategies applied by the actors at its level.

The research was conducted using the interview technique that was conducted with a sample of individuals at the level of the parallel market in Port Said, using the qualitative approach.

The study concluded that the parallel exchange market is one of the structured and organized organizations that does not stop at the law of supply and demand, which is considered among the reasons for its establishment and survival, as it stands between the social and cultural determinants and the economic reality.

Keywords: parallel exchange market, work values, social actor, social action, strategies.

*المؤلف المرسل

1- مقدمة

تتأثر ظاهرة سوق الصرف الموازي بظروف المجتمع السياسية، الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية وما يفرزه من تغيرات على مستواه، باعتباره وليد الظروف السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر خلال فترة إعادة الهيكلة، والانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي واستقلالية المؤسسات والدخول إلى اقتصاد السوق ضمن قرارات عرفت انعكاسات على مستوى البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، من خلال مشاكل في العجز والمديونية وغيرها من المشاكل التي انعكست بدورها على المؤسسة الجزائرية، مما أتبعه تسريح عمالي نتيجة غلق العديد من مصانع ومؤسسات الدولة بعد إفلاسها من جهة وشروط البنك الدولي من جهة أخرى، وقد أشارت الإحصائيات عن تسريح حوالي 80000 عاملا في الفترة الممتدة ما بين 1995-1997، الأمر الذي وصل في نهاية مارس 1998 إلى حوالي 200000 عاملاً مسرحاً، وذلك في كثير من القطاعات الاقتصادية (البناء، الصناعة، الملاحة ...إلخ) (رتيمي، وآخرون، 2018، ص126، 127)، وقد أوضحت الملفات المودعة لدى الصندوق الوطني لتأمين البطالة، عن تسجيل 143234 ملف في أفريل 1998 بعدما كان 54528 ملف في ماي من سنة 1997 بنسبة 162.68% لترتفع إلى 184.47% خلال شهر ماي من نفس السنة (ساحي، 2011، ص83) ما يعبر بدوره عن الارتفاع الرهيب في نسب البطالة، مما دفع بالأفراد ضمن تلك الظروف التي كانت تعاني منها البلاد والتي أفرزت بدورها عن ظهور مظاهر جديدة في المجتمع الجزائري وتفاقم ظواهر أخرى على غرار ظاهرة البطالة كالفقر والمضاربة في الأسعار التي أدت إلى غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ما انعكس بشكل سلبي على المستوى المعيشي للأفراد، التوجه إلى السوق الموازية للصرف كإستراتيجية تضمن لهم الإشباع والاكتفاء الذاتي في سوق مرن يتميز بالسهولة والسلاسة في العمل دون ارتباطه بأي قيود أو شروط معينة للالتحاق به،ما يجعل سوق الصرف الموازي يتعدى كونه مكان للتجمع البشري من أجل عملية البيع والشراء وفقا لقانون العرض والطلب، إلى تنظيم غير رسمي منظم ومهيكل مرهون بالظروف الاجتماعية التي تتحكم في تشكل وعي وإدراك جديد للأفراد،ما ينتج عنه تبني قيم ومعايير جديدة، يتم التعامل معها وفق الإستراتجيات التي يسعى من خلالها الفاعلين تحقيق أهدافهم والحفاظ عليها.

ولمحاولة فهم دينامية الانتقال من ثقافة العمل الرسمي وما يحمله من قيم و معايير ذات خاصية الضبط في إطار القوانين والقواعد، إلى ثقافة العمل غير رسمي موازي يخضع لقانون العرض والطلب بقيم ومعايير مختلفة تتماشى وخصائص السوق الموازي من جهة وحاجيات الأفراد وأهدافهم من جهة ثانية، ضمن تقاطع سياسي اقتصادي مع ما هو اجتماعي وثقافي للمجتمع، وفق عمليتي التأثير والتأثر جاءت دراستنا لظاهرة السوق الموازي للصرف من خلال دراسة ميدانية حول الفاعلين بسوق السكوار بساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة، باعتباره أهم الأسواق الموازية للصرف على المستوى الوطني وأكثرها انتعاشا وذلك بالرجوع لحجم التبادلات التي تحدث على مستواه بشكل يومي، ومن خلال عدد من المقابلات التي أجريت مع الباعة على مستوى السوق، والتي قمنا بمعالجتها باستعمال المنهج الكيفي، وذلك انطلاقا من إشكالية بحثنا قمنا على ضوئها طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي أهم الأسباب التي تقف وراء امتهان الأفراد العمل في سوق الصرف الموازي؟.
- ✓ ما هي أهم الإستراتيجيات التي ينتهجها الفاعلون على مستوى السوق الموازي لتحقيق أهدافهم والحفاظ على مصالحهم؟.

2- أهداف الدراسة

جاءت دراستنا من أجل تحقيق جملة من الأهداف والتي حاولنا من خلالها الكشف عن:

- عن أهم الأسباب الاجتماعية التي تقف وراء انتعاش السوق الموازي للصرف.
- عن قيم العمل التي يحملها الأفراد على مستوى السوق الموازي للصرف وعلاقتها بامتهانهم لهذا النوع من العمل.
- عن الإستراتيجيات التي يتبعها الأفراد داخل السوق الموازي من أجل تحقيق أهدافهم والحفاظ على مصالحهم.

3- الإطار المفاهيمي للدراسة

من أجل الوصول إلى فهم الظاهرة وإعطاء تفسير لها، تطرقنا لعدد من المفاهيم التي لها علاقة بظاهرة السوق الموازي للصرف، وإشكالية وأهداف دراستنا، والتي ارتأينا بأنها تساعدنا على تحليل، فهم وتفسير الظاهرة المدروسة والمتمثلة في:

3-1- سوق الصرف:

والذي يعرف على أنه "المكان الذي تنفد فيه عملية شراء وبيع العملات مقابل العملة المحلية"(قدي، 2005، ص 107). وفي تعريف آخر هو"الإطار المؤسس الذي يلتقي فيه العارضين للعملة مع الطالبين عليها"(عفيفي، 1994، ص25).

هذا وقد أوضح التعريفان السابقان على أن أهم خاصيتين يتميز بها سوق الصرف:

- ✓ عملية البيع والشراء أو التبادل بين العملة المحلية ومختلف العملات الأجنبية، والتي تعد الأساس التي يقوم عليه السوق.
- ✓ المكان الذي يتم من خلاله عملية البيع والشراء بين مختلف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

ومنه يمكن تعريف سوق الصرف على أنه: "ذلك الإطار الرسمي الذي تتم من خلاله جميع عمليات البيع والشراء، باعتبارها عمليات التبادل بين العملة المحلية ومختلف العملات الأجنبية الأخرى ضمن نطاق رسمي معلن عنه مسبقا".

3-2- سوق الصرف الموازي:

هو سوق هيكلي أين يتواجد فيه بانتظام العرض والطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف الموازي(Abdoune, 1990, p 208).

كما يعتبر على أنه:"تلك السوق التي يتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية"(بقيق، 2007، ص16).

في حين يعرف على أنه: "يمثل الإطار غير الرسمي الذي يفلت من الرقابة الحكومية في مجال شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يقتصر المتعاملين داخل هذه الأسواق على الأفراد فقط، بل حتى المؤسسات والبنوك تشكل أطراف فاعلة فيه"(عزوز، وبوزيان، 1980، ص 23).

ووفقاً للتعريفات السابقة يمكن الوقوف على أهم مميزات سوق الصرف الموازي من حيث أنه:

- ✓ سوق مهيكل ومنظم من خلال قانون العرض والطلب، الذي من خلاله يتم تحديد السعر؛
- ✓ التفاوض على سعر الشراء والبيع لمختلف العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهو الأمر الذي يرتبط بقانون العرض والطلب؛
- ✓ عدم تدخل السلطات الرسمية في عملية التفاوض، وبالتالي في سعر البيع والشراء، ما يفسر الفارق الرهيب بين الأسعار المتداولة في الأسواق الرسمية والأسواق غير الرسمية للعملات الأجنبية؛
- ✓ سوق غير خاضع للرقابة الحكومية، وبالتالي لا يساهم في الدخل الوطني للبلاد من خلال دفع الضرائب؛
- ✓ لا يقتصر دور الفاعلين على مستواه على الأفراد بل يتعدى ذلك إلى التنظيمات الرسمية من خلال البنوك، ما يعني تداخل الجانب الرسمي مع الجانب غير الرسمي على مستوى السوق الموازي، الأمر الذي يجعله يتميز بخصائص تميزه عن غيره من الأعمال الحرة الموازية الأخرى.

وبذلك يمكن اعتبار سوق الصرف الموازي على أنه: "سوق هيكلي منظم في إطار غير رسمي يخضع لعملية تفاعلية بين مختلف الفاعلين من خلال عملية المساومة حول قيمة السلعة من العملة الأجنبية القائم على قانون العرض والطلب، والذي تكون الجهات الرسمية بدورها طرفا فيه".

3-3- قيم العمل:

تعدت التعريفات المرتبطة بقيم العمل، ومن بينها ما أشر إليه الشهري على أنها المعايير التي تقف عليها مجموعة من الأفراد في عمل واحد تؤثر في دوافعهم وسلوكهم، سواء كان سلوكا مرغوبا أو غير مرغوب. كما تعرف على أنها مجموعة من المعايير والمبادئ التي تحكم سلوك الفرد في عمله وتوجهه، حيث تشكل معيارا للصواب والخطأ.

وفي تعريف آخر هي "مجموعة من المعايير التقويمية للعمل أو لبيئة العمل والتي من خلالها يستطيع الأفراد تمييز ما هو صحيح وتقييم أهمية التفضيلات"(أوغيدني، وطويل، 2022، ص235، 236).

اتفقت جميع التعريفات السابقة في تحديد مفهوم قيم العمل على الخاصية المعيارية باعتبارها الأساس الذي يقوم عليه التفاعل ضمن سياق الخطأ والصواب، ما يصلح ولا يصلح، الذي يحقق الأهداف ولا يحققه، ما يفسر تبني الأفراد وبالاتفاق ضمن تنظيم معين سواء رسمي أو غير رسمي وذلك باختلاف أشكاله على مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها خلق التفاعلات على حسب ما يروه صحيح ومناسب من أجل تحقيق مصالحهم وبلوغ أهدافهم، وهو الأمر الذي ينطلق منه الفاعلون في سوق الصرف الموازي من خلال تبني مجموعة من المعايير والإقتداء بها من أجل تحقيق أهدافهم والحفاظ على مصالحهم.

أما عبد الواحد عارف فيعرفها على أنها: "من أهم الركائز التي يقوم عليها المجتمع الإنساني بهدف تنميته وتطويره لدورها الهام، في جعل الفرد يشعر بقيمة ما يؤديه من عمل ورفع الأداء والإنتاجية، وتختلف المجتمعات الإنسانية في مدى اهتمامها بقيم العمل أو ما يسميه البعض (ثقافة العمل) القائمة على مفهوم حب العمل ودرجة الإلتزام به"(أوغيدني، وطويل، 2022، ص 236).

في حين يشير عبد الواحد عارف في تعريفه عن دور قيم العمل في خلق التنمية والتطوير في المجتمع من خلال ما يحققه الأفراد على مستوى عملهم من أداء وإنتاجية، وهو الأمر الذي ينطلق منه الفاعلين في السوق الموازي للصرف، ولكن مع الاقتصار على الناحية الفردانية المتعلقة بتحقيق المصلحة الخاصة من حيث شعورهم بأهمية وقيمة عملهم الذي يمكنهم من تلبية رغباتهم وتحقيق ذاتهم، مما يجعلهم يتبنون مختلف الوسائل التي يتم من خلالها تحقيق غاياتهم، دون البحث عن تحقيق المصلحة العامة للمجتمع التي يتم من خلالها المساهمة في تنميته وتطويره، ما يقودنا ومن جهة أخرى عبر ما قدمه عبد الواحد عارف في الشق الثاني من التعريف عن مدى الاختلاف حول قيم العمل أو يسمى بثقافة العمل لدى المجتمعات من حيث حب العمل والالتزام به، الأمر الذي يستدعي الوقوف أمامه حول مسألة الاختلاف الثقافي للعمل سواء للمجتمعات وذلك من حيث قيم العمل المتبناة على مستواها ومدى انتشارها بين الأفراد في المجتمع من جهة، واختلاف التنظيم والخصائص التي تتحكم فيه من جهة أخرى، ما يقودنا إلى توجه الأفراد لعمل ما دون آخر هروبا من بعض القيم كالانضباط والالتزام خصوصا تلك التي تتعلق بخاصية الوقت والامتثال للأوامر،والتي تعتبر نوع من تقييد الحرية خصوصا في ظل ثقافة الكسل التي أصبحت منتشرة في المجتمع بالأخص بين وسط الشباب.

وعلى ضوء ذلك فإن قيم العمل تمثل: "مجموعة المعايير والمبادئ التي تتحكم في تقويم سلوكيات الفاعلين على مستوى المنظمة مهما كان نوعها من ناحية، وتحديد كل ما هو مفيد وغير مفيد بالنسبة لهم من ناحية أخرى، وهذا باختلاف المفهوم الذي يحمله مختلف الفاعلين حول قيم العمل مع اختلاف المجتمعات والتنظيمات والتي تهدف بدورها إما لتحقيق المصلحة العامة أو الخاصة من طرف الفاعلين".

3-4- الفعل الاجتماعي:

يشير "بيار بريشيي" "Bréchier Pierre" إلى أن فهم الفعل الإنساني حسب ماكس فيبر يمثل: "السعي إلى فهم السيرورة المنطقية التي تقود الفاعل الاجتماعي إلى اتخاذ قرار ما في ظرف خاص، إذ يتعين إعادة تشكيل المنطق العقلي للفاعل، كما ينبغي أيضا فهم الجانب اللاعقلي في سلوكه تبعا للأهداف التي يتوخاها والوسائط التي يتوسطها من أجل التوصل إلى فهم تفسيري للفعل"(ميلودي، وبغدادي، 2020، ص 725).

فمفهوم الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر على حسب ما جاء به "بيار بريشيي" ليس منحصراً على القرار العقلي والمنطقي، والمتمثلة في الأفكار المعروفة عند فيبر، والتي وظفها في الكثير من أفكاره بالأخص النموذج البيروقراطي، بل يستدعي أيضاً الجانب المنطقي والقرار العقلي من أجل فهم السلوكيات اللاعقلية للفاعل بغية الوصول إلى فهم الأسباب والدوافع والأهداف من وراء هذا الفعل اللاعقلي.

وهو ما يستدعى فهمه لظاهرة السوق الموازي للصرف حول محاولة تفسير مختلف الأفعال الصادرة من طرف الفاعلين على مستوى السوق، وذلك من خلال الكشف عن الأسباب والدوافع التي تقف وراء امتهان الأفراد هذا النوع من العمل باعتبارها جوانب منطقية وقرارات عقلية، والذي يمثل بدوره فعل اللاعقلي من حيث الظاهر وذلك لكونه نشاط غير رسمي موازي لنشاط رسمي تحكمه وتضبطه مجموعة من القوانين، القرارات والضوابط المتعارف والمتفق عليها.

أما "تالكوت بارسونز" فيعتبر الفعل الاجتماعي على أنه: "كل نوع من أنواع السلوك البشري الإرادي الطوعي الذي تدفعه وتوجهه المعاني التي يكونها الفاعل عن العالم الخارجي، مثل هذه المعاني التي يأخذها في اعتباره ويستجيب لها عند قيامه بأي سلوك".

ويتشكل الفعل الاجتماعي حسب "بارسونز" من خلال:

- ✓ **الفاعل:** وهو القائم بالفعل الاجتماعي.
- ✓ **الموقف:** ويتمثل في المحيط الذي يقوم فيه الفاعل بفعله، ويشمل الموضوعات الفيزيقية والاجتماعية التي يرتبط بها الفاعل.
- ✓ **الرموز:** وهي عبارة عن تلك الوسائل التي يرتبط من خلالها الفاعل بالعناصر المختلفة داخل الموقف وما يحتويه من معاني.
- ✓ **المعايير والقيم:** تعبر **المعايير** عن تلك القواعد المقبولة اجتماعياً التي يستخدمها البشر في تقرير أفعالهم، أما **القيم** فهي حكم يصدره المجتمع أو الجماعة على الأشياء، الأمور، السلوكات النافعة للجماعة، ولا يتم إصدار هذا الحكم في فراغ ولكن ضمن بيئة ثقافية اجتماعية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إصدار هذا الحكم(زريبي، 2013، ص104، 103).

ووفقاً لمفهوم الفعل الاجتماعي عند "بارسونز" فهو نتيجة التفاعل القائم بين الفاعل والمحيط الخارجي الذي يكسب من خلاله معاني متفق عليها اجتماعياً، والمتمثلة في القيم والمعايير التي يتم على أساسها تحديد أفعاله وممارستها وسط محيط فيزيقي اجتماعي معين.

ومنه يمكن تعريف الفعل الاجتماعي على أنه: "مجموعة من السلوكيات الصادرة من طرف الأفراد بطريقة واعية والتي تأخذ بدورها الصفة الاجتماعية، وذلك من خلال مجموعة من المعاني التي يدركونها عن ذلك الفعل والتي تتمثل بدورها عن مجموعة القيم والمعايير الاجتماعية التي يتم تبنيها في إطار المجتمع، وما يتم تحديده وتوفره لهم من ظروف ووسائل للقيام بذلك الفعل، سواء أكان ذلك فعل عقلاني أم غير عقلاني".

3-5- الفاعل الاجتماعي:

ويعتبر أحد العناصر الأساسية لبناء الفعل الاجتماعي كما حدده "بارسونز"، ويتجسد مفهومه من خلال قيامه بالفعل الاجتماعي الذي يمكن أن يكون فردا، أو جماعة، أو مجتمع يرسم أهدافه، ويحدد وسائل لتحقيقها(زريبي، 2013، ص 104).

فإلى جانب أن الفاعل عند "تالكوتب ارسونز" أهم عنصر لبناء الفعل الاجتماعي، فهو لا يقتصر على أفراد بل يتعدى ليشمل جماعة أو مجتمع بأكمله، أين يقوم بالفعل وفق وسائل محددة تتوافق مع الأهداف التي رسمها بغية تحقيقها.

وفي تعريف آخر فإن الفاعل هو: "الذي يكيف سلوكه وردود فعله نحو ما يعتمد أن الآخرين سوف يفعلونه"(باشانوال، 2009، ص14).

لا يختلف هذا التعريف عن تعريف "بارسونز" للفعل القائم وفق الإطار الجمعي من طرف الفاعل، فالفاعل في كلتا الحالتين سلوك يتحدد وفق سلوك جمعي متفق عليه.

وهي الحالة التي يمكن إسقاطها على الفاعلين في سوق الصرف الموازي، أين يقومون بسلوكيات تجسد الفعل الاجتماعي من خلال توقعهم لحاجة الآخرين للعملة وسعيهم لشرائها، ما يدفعهم لاستعمال الوسائل المتمثلة في السيولة الكافية من العملة الأجنبية، بهدف الحصول على قسط من الربح المادي، داخل وسط فيزيقي متمثل في المجال الحضري ببور سعيد الذي يقام على مستواه الفعل من طرف الفاعل أو مجموعة من الفاعلين باعتبارهم فردا أو جماعة من الأفراد حسب ما جاء به "تالكوتب ارسونز".

وبذلك فيمكن اعتبار الفاعل الاجتماعي على أنه: "ذلك العنصر الأساسي الذي يقوم بتجسد الفعل الاجتماعي وفقا لأهداف محددة ضمن وسط اجتماعي، يقوم من خلاله اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتكييفها معه من أجل بلوغ تلك الأهداف".

3-6- الإستراتيجية:

تعتبر الإستراتيجية كلمة من أصل يوناني والتي يعود جذورها في المجالات العسكرية استراتيجيا والتي تعني فن قيادة الجيش واستخدام قوته لتحقيق الانتصار، وقد كان مرتبطا بالخطط المستخدمة في إدارة المعارك، ليمتد بعد ذلك استعماله داخل المنظمات.

وقد تعدت وكثرت المفاهيم حول مصطلح الإستراتيجية نتيجة للتطور في تطبيقه، ففي حين كان يقتصر تعريفه على تحديد الأهداف المسطرة ضمن خطط وتصرفات وقرارات لبلوغها في الستينات من القرن الماضي، تطور في السبعينات إلى الاهتمام بالمحيط الخارجي ليصبح فيما بعد مرتبط بجميع العوامل المرتبطة بالمؤسسة سواء من قريب أو بعيد والتي قد تساهم في نجاحها.

ومن بين أهم التعريفات نجد "مينتز برغ" "berg Mintz" يعرفها بالفيل، في حين يرى المفكرين الذين يحاولون تعريفها بالمكفوفين، فالذي يلمس الفيل من رجله يعتبره جدع شجرة، والذي يلمسه من خرطومه يعتبره ثعباناً، والذي يلمسه من ذيله يعتبره حبلاً، والذي يلمسه من نابه يقول بأنه: رمح...وقد أوضح هذا التمثيل للزاوية التي يتم دراسة واستخدام مصطلح الإستراتيجية حسب كل باحث وتصوره.

أما "ستراتيغور" "Strategor" فيرى أن الإستراتيجية تعتمد على اختيار مجالات النشاط التي تسعى المؤسسة إلى البروز فيه وتوفير جميع الموارد اللازمة لنجاحها وتطورها في ذلك النشاط(جواهرة، 2013، ص 164،163)، وهو الأمر الذي يهدف إليه الفاعلين على مستوى سوق الصرف الموازي بساحة بورسعيد بالجزائر العاصمة، حيث يسعون لتطوير نشاطهم من خلال توفير العملة الصعبة التي يكون الأفراد الآخرين المتمثلين في الزبائن بحاجة إليها، ومن ثم تطويرها من خلال الزيادة التي يفرضونها في السعر مقارنة بالسعر الرسمي خصوصا في مواسيم معينة كالعطل الصيفية والشتوية، والمناسبات الدينية،والأوقات التي تعرف فيها ندرة للسلعة أي العملة الصعبة، وفقا لقانون العرض والطلب.

فمنه يمكن تعريف الإستراتيجية على أنها:"عملية تخطيطية وتنظيمية شاملة لجميع العوامل المحيطة بالنشاط، يقوم بها الأفراد بهدف توسيع نشاطهم وتطويره، مما يسمح بتحقيق أهدافهم وبلوغ غاياتهم والحفاظ عليها".

4- الإطار المنهجي للدراسة

4-1- ميدان الدراسة:

سوق السكوار وهو عبارة عن ساحة صغيرة مطلة على الواجهة البحرية لميناء بور سعيد، يقع عند مدخل حي القصبة العتيق بأعالي العاصمة الجزائرية، وتعد هذه السوق مأوى للمتشردين والتائهين ليلاً، أما في النهار فتتحول إلى أكبر سوق سوداء للعملة الصعبة على مستوى الوطن، إضافة إلى احتلالها مركز إستراتيجي كونها غير بعيدة عن المؤسسات الرسمية للدولة الجزائرية على غرار المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، مقر محكمة سيدي أمحمد ومحافظة العاصمة" (خريس، 2020/01/20، https// www. Noonpost.com)، ما يجعلها ذات خصوصية أكثر من الأسواق الموازية الأخرى على مستوى ربوع الوطن، الأمر الذي دفعنا لاختيار الميدان

باعتباره مجال حضري مهم يضم أكبر تنظيم غير رسمي لسوق الصرف الموازي على مستوى الوطن، وذلك بمحاد أكبر التنظيمات الرسمية وأهمها على المستوى الوطني.

4-2- المنهج المتبع:

كان اللجوء إلى المنهج الكيفي وفقا لخصائص الموضوع التي تتطلب البحث والكشف عن خفايا الظاهرة من أجل الوصول للفهم من خلال المعنى الذي يقدمه الأفراد والجماعات للفعل الاجتماعي الذي يقومون به كونه "البحث الذي يرتكز على تحليل السيرورات الاجتماعية والمعنى الذي يعطيه الأفراد والجماعات للفعل الاجتماعي وحياتهم اليومية وواقعهم الاجتماعي" (Deslauriers, 1991, p 6)، وباعتباره"مجموعة الإجراءات لتحديد الظواهر التي تهدف في الأساس إلى فهم موضوع الدراسة، وعليه ينصب الاهتمام أكثر إلى حصر معنى الأقوال التي تم جمعها" (أنجرس، 2006، ص 100). حاولنا من خلال تطبيقه الوصول إلى فهم واقع الظاهرة، وذلك من خلال البحث عن أسباب انتعاش سوق الصرف الموازي، والدوافع التي تقف وراء امتهان الأفراد لهذا النوع من العمل، والإستراتجيات التي يتبعها الفاعلين على مستوى السوق الموازي للحفاظ على مصالحهم.

وبغرض تقديم تحليل شامل للظاهرة، فقد تم معالجة المعطيات المتحصل عليها من الميدان بطريقة كيفية كمية، وذلك حسب مقتضيات وأهداف الدراسة، حيث قمنا بحصر أقوال المبحوثين وفق ما تقتضيه أهداف الدراسة والأبعاد القائمة عليها، للإجابة على إشكالي الدراسة من خلال محاولة إعطاء تفسير شامل للمعطيات المتحصل عليها.

4-3-تقنية البحث:

ووفقا لطبيعة موضوعنا وتماشيا مع المنهج المتبع وأهدافه، وللوصول إلى نتائج أكثر دقة من خلال عملية الاتصال المباشرة والتفاعل مع المبحوثين، والتي يجرى تحليلها بطريقة كيفية كمية كما تم الإشارة إليه، جاء استعمالنا لتقنية المقابلة كتقنية أساسية على الباعة على مستوى السوق الموازي للصرف، باعتبارها "تقنية تتم من خلالها عمليات الاتصال والتفاعل الإنساني، والتي تسمح للباحث باستخراج معلومات وعناصر فكرية غنية جدا ودقيقة"(كيفي، وكبينهود، 1997، ص 229)، حيث قمنا من خلالها بطرح مجموعة من الأسئلة بطريقة مباشرة ضمن إطار تفاعلي مع المبحوثين، بهدف البحث والكشف عن المعلومات من أجل فهم وتفسير الظاهرة.

كما استعملنا تقنية الملاحظة كتقنية مساعدة، والتي هدفنا من خلالها إلى الكشف عن خصائص الميدان والظروف المحيطة به من جهة، وجمع المعلومات التي لم يتسنى لنا الحصول عليها، خصوصا تلك التي تم التحفظ عنها ولم يتم التصريح بها من طرف المبحوثين من جهة ثانية.

4-4- عينة البحث:

ووفقا لهدف دراستنا التي تهدف إلى الكشف والتعمق في ظاهرة سوق الصرف الموازي، فقد تم اعتمادنا على المعاينة غير الاحتمالية، والتي تمثلت في العينة القصدية والتي تعرف على أنها:"الطريقة التي يقوم فيها الباحث باختياره لهذه العينة اختيارا حرا، على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة التي يقوم بها، وذلك باختيار عناصرها بشكل مقصود من قبل الباحث لتوافر بعض الخصائص في هؤلاء الأفراد دون غيرهم"(سبتي، 2013، ص74)، وقد تم اختيارنا عن قصد 12 فرد ممن يتاجرون بالعملة الصعبة على مستوى السوق الموازي ببور سعيد بالجزائر العاصمة.

5- الإطار الميداني للدراسة

5-1- عرض وتحليل نتائج الدراسة:

انطلاقا من أجوبة المبحوثين، وبعد عملية معالجة وتحليل المعطيات والنتائج المتحصل عليها، قمنا بتطبيق أسلوب تحليل المحتوى بالشكل الآتي:

5-1-1- عرض خصائص ومقابلات بائعي العملة الأجنبية:

نلاحظ من خلال الجدول رقم 1 أن 58.33% من أفراد عينة البحث كانت البطالة سبب في توجههم للعمل في السوق الموازي للصرف مثلما توضح ذلك في فئة التحليل رقم 1، مقابل 25% ممن كان الفقر سبب في توجههم للعمل في السوق الموازي مثلما جاء في فئة التحليل رقم 2، في حين كان الفراغ سبب لامتهان الأفراد العمل في السوق الموازي للصرف بنسبة 16.67% كما هو موضح لفئة التحليل رقم 3.

جدول رقم 1: تحليل محتوى حول أسباب امتهان العمل في سوق الموازي للصرف

فئة التحليل: أسباب امتهان العمل في السوق الموازي

رقم الوحدة	وحدة التحليل	التكرارات	النسبة (%)
1	البطالة	7	58.33
2	الفقر	3	25.00
3	الفراغ	2	16.67
المجموع		12	100

يرجع ذلك للعوامل والخصائص الاجتماعية التي تتحكم في ظاهرة العمل في سوق الصرف الموازي، أين يلجأ الأفراد في ظل ما تفرزه الظروف من تغيرات على مستوى البنية الاجتماعية إلى امتهان هذا النوع من العمل، كوسيلة للهروب من العديد من مشاكل والتي تعتبر البطالة أحد أهم هذه المشاكل التي تلعب دور محوري من خلال عمليتي التأثير والتأثر على مستوى الفرد والمجتمع على حد سواء، كونها سبب للعديد من الظواهر الاجتماعية الأخرى كالسرقة وتعاطي المخدرات، على غرار توجه الأفراد للعمل غير الرسمي بصفة عامة والعمل في السوق الصرف الموازي بصفة خاصة، كفعل عقلاني مدروس يهدف من خلاله الفاعلين إلى الحصول على احتياجاتهم من جهة، وتحقيق ذاتهم ومكانتهم في المجتمع من جهة ثانية دون الانزلاق والتوجه إلى الظواهر السلبية الأخرى، لاسيما ضمن متطلبات سوق العمل التي تفرض شروط وعوامل معينة يفتقر إليها الطالبين على العمل كالخبرة وبعض المهارات والقدرات كاللغوية باعتبارها ضرورة لابد منها في ظل الانفتاح الاقتصادي والعالمي الذي شهدته البلاد، وهو الأمر الذي لا ينحصر بدوره على الفئة ذات المستوى المحدود في التعليم، بل يتعدى إلى الفئة ذات مستوى التعليم العالي، الأمر الذي يعرف ببطالة الجامعيين كنتيجة لعدم التوافق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات السوق، ما يفسر تزايد في نسب البطالة في المجتمع الجزائري من جهة ووجود عدد لا بأس به من الشباب الجامعي على مستوى السوق من جهة ثانية، مما يجعل سوق الصرف الموازي ملجأ للعديد من البطالين على اختلاف مستواهم التعليمي، خصوصا بالعودة إلى الظروف التي يعاني منها الأفراد من فقر مع مختلف أشكاله في ظل غلاء المعيشة، والذي يحرم بدوره الأفراد من التمتع والحصول على العديد من الخدمات والحاجيات الأساسية خصوصا في ظل تطور متطلبات الحياة التي باتت لا تعتمد فقط على الأساسيات،والتي أصبحت تلعب دورا محوريا في الحياة اليومية للأفراد كضرورة لابد منها،

ما يعبر عن تطور الحاجيات في المجتمعات، وتطور المجتمعات بحد ذاتها في ظل ما تفرزه من عوامل متعلقة بالنمو الديموغرافي، تطور المدن، الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية، والأزمات الاقتصادية وما يتبعها من قرارات وسلوكيات لا معيارية كالمضاربة في الأسعار والزيادة في الضرائب، ما ينتج عنه خلل في البنية الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم من ظاهرة الفقر وانتشارها، خصوصا في ظل الاعتماد الكلي أو الشبه الكلي على بعض الموارد والمراهنة عليها ضمن خطط تنموية للمجتمع، ما يشكل تلك المخاطرة التي يأخذها المجتمع دون أي ضمانات لمدى نجاعتها وصمودها، وهو الأمر الذي مر به المجتمع الجزائري في ظل مجتمع ريعي يرسم أهدافه وفق العائدات البترول، الذي عرف بدوره انزلاقات في العديد من الفترات، والتي تعتبر فترة الثمانينات من القرن الماضي من أهمها وأصعبها، وذلك للدور المحوري الذي لعبته في إعادة رسم وتشكيل البنية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

في حين يمثل الفراغ من بين أحد الأسباب التي تؤدي بالأفراد إلى التوجه للعمل في السوق الموازي للصرف، كآلية يلجأ من خلالها البعض منهم إلى إستراتيجية هيكلة الوقت في ظل شبه انعدام كلي للوسائل التي يمكن اعتمادها من أجل إما تمضية الوقت والترفيه عن النفس، أو صقل المواهب والقدرات بكل أشكالها، واكتساب المعارف على اختلاف أنواعها وبالأخص لدى فئة الشباب التي تتمتع بطاقة ونشاط كبيرين، كالنوادي، والأنشطة الترفيهية، الفنية والتثقيفية، الأمر الذي عبر عنه أحد المبحوثين وهو طالب جامعي عن توجهه للعمل في السوق الموازي للصرف في الأوقات التي لا يدرس فيها هروبا من الفراغ، عوض مصاحبة أصدقاء السوء والت وجه لتعاطي المخدرات والتي تعد أحد الظواهر الاجتماعية السلبية التي باتت تعرف انتشار وتطور رهيبين في المجتمع، ما يجعل سوق الصرف الموازي فضاء يتم من خلاله إعادة بناء هيكلي اجتماعي جديد، باعتبار أن الفراغ هو نمط من الحياة الذي يمثل عدم التحكم في الآليات واستثمار الطاقات والموارد البشرية واستغلالها بشكل صحيح، ما يولد الشعور بالكبت والإحباط وهو الأمر الذي ينتج عنه ظهور آفات اجتماعية وسلوكيات عدوانية قد تصل إلى العنف بكل أشكاله كنتيجة للفراغ،وهو الأمر الذي عبر عنه دولارد من خلال القوانين التي وضعها حول نظرية الإحباط والتي فسر من خلالها عن دور الكبت في ظهور التوتر والعدوانية وكيفية تناسب الحاجة للعدوانية مع درجة الكبت بطريقة طردية(غراز وآخرون، 2020، ص 185)، وبذلك تكمن نقطة التشابه والاتفاق حول ما قدمه دولار مع ما حاولنا تفسيره حول ظاهرة الكبت والإحباط،سواء نتيجة الظروف الاجتماعية وتعرض الأفراد للقهر والعنف حسب ما جاء به دولارد، أو الفراغ الذي يعاني منها الأفراد في المجتمع حسب ما حاولنا بدورنا تفسيره من خلال تسليطنا الضوء عليه.

وعلى ضوء تفسير وتعريف مختلف الباحثين والعلماء حول ظاهرة الفراغ، فقد قدم "ناش" "Nach" بدوره تصنيفين لوقت الفراغ من خلال أسلوبين، حدهما سلبي والثاني إيجابي، والذي أكد على أهمية وقت الفراغ لإثراء الحياة الإنسانية(بوخاري، 2018، ص 171)، ومنه يمكن اعتبار العمل في سوق الصرف الموازي نوع من العمل الذي يتم من خلالها الفاعلين إثراء حياتهم الإنسانية، من خلال كسب خبرة في جهة وتوفير بعض الموارد والمداخيل المادية من جهة ثانية كأسلوب إيجابي، مقابل الأسلوب السلبي الذي يمثل مختلف الطرق الشدة واللامعيارية والسلوكيات الانحرافية والإجرامية.

جدول رقم 2: تحليل محتوى قيم العمل لدى الأفراد وعلاقتها بامتهانهم العمل على مستوى السوق الموازي للصرف

فئة التحليل: قيم العمل			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرارات**	**النسبة (%)**
1	سهولة الولوج إلى السوق	3	25.00
2	الحرية ومرونة العمل على مستوى السوق	4	33.33
3	هامش الربح الكبير	5	41.67
المجموع		12	100

من خلال الجدول نلاحظ أن 41.67% من أفراد عينة البحث ممن كان هامش الربح الكبير سبب في امتهانهم العمل في سوق الصرف الموازي كما هو موضح في وحدة التحليل رقم 1، بالمقابل 33.33% منهم كانت المرونة في العمل على مستوى السوق الموازي سبب لتوجههم العمل على مستوى السوق الموازي كما جاء في وحدة التحليل رقم 2، في حين جاءت نسبة 25% معبرة عن سهولة الولوج إلى سوق الصرف الموازي كسبب في امتهان المبحوثين العمل على مستوى السوق كما هو موضح في فئة التحليل رقم 3.

باعتبار أن مفهوم القيمة مرادف لمفهوم نافع أو لائق لدى البعض، والثمن لدى البعض الأخر، فإن قيمة العمل في المجتمع بصفة عامة وعلى مستوى سوق الصرف الموازي بصفة خاصة أصبح مرتبط بالقيمة المادية لدى الأفراد التي يتم تحقيقها على مستوى السوق كفاعلين اجتماعيين يسعون من خلاله تحقيق مصالحهم وبلوغ أهدافهم في إطار الوسائل والإستراتيجيات التي يستخدمونها والمتاحة لهم بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح المادي، ما يفسر أهمية العمل الحر بحد ذاته خصوصا الموازي كقيمة اجتماعية في مجتمع أجري، يسعى الأفراد إليه في ظل ما يحققه لهم من هامش ربح معتبر.

من جهة أخرى تشكل الحرية والمرونة التي يتمتع بها العمل في السوق الموازي للصرف من بين أهم العوامل التي تشجع الأفراد الولوج لهذا السوق من أجل العمل،مقارنة بالعمل في الإطار الرسمي الذي يمثل ويعبر عن قيم الانضباط والتقيد بالقواعد والأوامر وساعات العمل المحددة، مما يساعد الأفراد التحكم بأنفسهم في ساعات عملهم، ضمن مجتمع أصبحت ثقافة العمل فيه تتميز بعدم الانضباط والتقيد والامتثال للقواعد والأوامر خصوصا ما تعلق الأمر بتوقيت العمل وبالأخص مواقيت الدخول والخروج، والتي أصبحت بدورها ظاهرة في المجتمع الجزائري، أين تشهد أغلب المؤسسات العمومية عدم الانضباط بمواقيت العمل من خلال التأخر في الالتحاق بالساعات الأولى للعمل والخروج قبل الوقت المحدد، على غرار ظاهرة التغيب التي أصبحت مستفحلة في المؤسسات العمومية ما يعبر بدوره عن الانحلال المعياري في سلوك العمل،مما يجعل التوجه للأعمال الحرة بصفة عامة والأعمال الحرة الموازية بصفة خاصة من بين المغريات ومساعي الأفراد، ضف إلى ذلك عدم الرغبة في التحكم من طرف الآخرين من خلال القواعد والأوامر التي تملى عليهم خصوصا بالرجوع إلى خصائص الفرد الجزائري والخلفية الثقافية التي يتمتع بها، والتي يتجنب على ضوئها بعض الأعمال التي تتميز بالرقابة والتي يراها تحد من حريته ضمن نظام مقيد بالزمان والمكان، ما يعبر عن ظاهرة المقاومة لكل أشكال القوانين والأوامر من خلال عدم الالتزام والتقيد بها، والتوجه لمختلف الأعمال الحرة سواء الرسمية أو غير الرسمية أي الموازية، خصوصا لدى فئة الشباب التي تتميز بسرعة الانفعال من توجيهات وأوامر الآخرين وقلة الصبر وكثرة الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، ما يجعل العمل في سوق الصرف الموازي من بين

الخيارات المتاحة والمناسبة التي يسعى لها الكثير من الأفراد، سواء الذين يمتهنون العمل فيه بشكل أساسي ووحيد أو كعمل ثاني إلى جانب عمل أخر من أجل رفع من مستواهم الاجتماعي والمعيشي،مع الرجوع إلى خاصية سهولة الولوج إلى السوق الموازي دون أي قيود أو شروط كتلك المتعلقة بالسن، الحالة المدنية، والمستوى التعليمي أو غيرها من الشروط، ما يفسر تنوع الفاعلين بصفة عامة والمبحوثين بصفة خاصة على مستوى السوق الموازي، بالأخص في ظل الليبيرالية وحرية العمل المعترف بها سواء على المستوى العالمي أو الوطني.

وبالرجوع إلى مفهوم القيم بحد ذاتها كونها مرتبطة بمعايير اجتماعية متغيرة من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى، وباعتبار أن القيم أحد مكونات الثقافة التي تنتج من تشكل وعي وإدراك الأفراد القائمة بحد ذاتها على مختلف الظروف الاجتماعية، ما يجعل قيم العمل تتغير من مجتمع لآخر ومن مرحلة لأخرى وذلك باختلاف الوضعيات التي يكون فيها العامل بحد ذاته، ما يفسر قيم العمل التي تم تبنيه من طرف الفاعلين على سوق الصرف الموازي.

جدول رقم 3: تحليل محتوى حول الإستراتيجيات المتبعة من طرف الفاعلين على مستوى سوق الصرف الموازي

فئة التحليل: الإستراتيجيات			
رقم الوحدة	**وحدات التحليل**	**التكرارات**	**النسبة (%)**
1	العمل الفردي	2	16.67
2	العمل الجماعي	8	66.66
3	الدعم من جهات خاصة	2	16.67
المجموع		12	100

من خلال الجدول نلاحظ أن 66.66% تمثل العمل الجماعي كإستراتيجية يتبعوها المبحوثين للعمل على مستوى السوق الموازي للصرف حسب ما هو موضح في فئة التحليل رقم1، بالمقابل تساوت النسبة عند كل المبحوثين ممن يتبعون إستراتيجيات العمل الفردي مثلما جاء في وحدة التحليل رقم 2، والاعتماد على جهات خاصة على مستوى السوق الموازي للصرف كما هو موضح في وحدة التحليل رقم 3 بنسبة 16.67%.

يكمن ذلك إلى خصوصية السوق الموازية للصرف، كونها تعرف منافسة كبيرة لعدد كبير من الوافدين للعمل على مستواها، الأمر الذي يدفع الفاعلين لاستخدام إستراتيجية التكتل والتعاون من أجل تحقيق مصالحهم وبلوغ أهدافهم، ما يعبر عن إستراتيجية الجماعة من أجل تحقيق نفس الأهداف المشتركة والمتفق عليها، في حين ومن من ناحية ثانية فالعمل الجماعي يعتبر ضرورة من أجل الحماية والحفاظ على حياة وسلامة الأفراد من المخاطر التي يمكن التعرض لها خصوصاً في الأوقات المتأخرة من الليل التي يصبح فيها السوق مأوى للمتشردين، مما يجعل العمل الجماعي كشكل من أشكال التفاعل والتساند الاجتماعي ضرورة لابد منها على مستوى السوق الموازي للصرف ببور سعيد.

في حين وبالرغم من سهولة العمل والولوج إلى السوق الموازي ببور سعيد دون أي شروط أو أنظمة تحكمه باستثناء نظام العرض والطلب القائم على أساسه، إلا أن عامل الدعم من جهات خاصة من بين الإستراتيجيات المتبعة من طرف بعض الفاعلين على مستوى السوق الموازي للصرف من أجل ضمان الحماية، و توفير السيولة اللازمة من العملة الأجنبية، الأمر الذي يسهل

ويختصر الطريق أمامهم، ما يضمن الحفاظ على مصالحهم وبالتالي الإستمرارية في العمل على مستوى السوق، مما يعبر عن الواقع السوسيو الثقافي للمجتمع،القائم على ضرورة تكوين رأسمال اجتماعي العضوي والمتحرك في نفس الوقت من خلال رصيد العلاقات المهمة التي يملكها الفرد، والكيفية التي يتم من خلالها استعمال واستغلال هذا الرصيد من العلاقات، كإستراتيجية وضرورة لبلوغ الأهداف المسطرة وتحقيق أكبر قدر من المصلحة والحفاظ عليها، في نفس الوقت فهي تعبرعن إستراتيجيات الجذب من طرف جهات معينة، حيث تقوم باستغلال حاجة الأفراد للعمل من خلال توفير لهم الحماية والسيولة اللازمة من العملة الصعبة كوسطاء يقومون بإنجاز أعمالهم بدلا عنهم، ما يعبر عن ضرورة التفاعل والمصلحة المتبادلة.

وفي جانب آخر يعتمد بعض الفاعلين على إستراتيجية العمل الفردي، وذلك لعدة أسباب تكمن في الدعم والحماية والمراقبة التي يتمتع بها البعض منهم، الأمر الذي يغنيهم عن العمل الجماعي وذلك حسب ما صرح به أحد المبحوثين، مؤكداً على عدم حاجاته للعمل الجماعي من أجل الحماية أو التعاون هذا من جهة، أو لعدم رغبة بعض الأفراد العمل مع الآخرين وتقاسم الأرباح معهم من جهة ثانية خصوصا بالرجوع لسهولة الولوج للسوق والمرونة التي تتمتع بها كما تم التطرق إليه سابقا.

- الاستنتاج العام

من خلال ما تم عرضه من مضمون المقابلات حسب المعلومات التي تم جمعها حول الأسباب والدوافع التي تقف وراء ظهور وانتشار سوق الصرف الموازي بشكل عام وبساحة بور سعيد بالجزائر العاصمة بشكل خاص، باعتباره أهم وأكبر سوق صرف موازي على مستوى الوطن، والإستراتيجيات التي يعتمدها الفاعلون على مستواه وذلك وفق إجابات المبحوثين، استنتجنا على أنه:

أغلب إجابات المبحوثين تمحورت حول البطالة، وذلك باختلاف مستوياتهم سواء من ناحية درجة التعليم، أو الناحية العمرية والحالة الاجتماعية والمدنية، ما اضطرهم التوجه إلى هذه السوق للعمل من أجل سد وتحقيق حاجياتهم اليومية وإعالة عائلاتهم وتحسين من مستواهم المعيشي، خصوصاً ضمن المرونة التي تعرفها هذه السوق الموازية في العمل من حيث إمكانية تكييفها مع أوضاع الباعة وسهولة الانضمام إليها دون أي قيود أو شروط مسبقة، وهو الأمر الذي أكده الباعة على أنه لا يستدعي أي إجراءات أو معارف، مهارات وخبرات مسبقة، الأمر الذي يعد من بين أهم المتطلبات التي تسمح التكيف مع جميع ظروف السوق، إضافة إلى عامل الحرية التي يتمتع بها الباعة عكس عملهم لدى جهات معينة سواء ضمن إطار حكومي أو خاص، وفق إطار زمني ومكاني محدد مع نظام محدد ومقيد من القوانين ،القواعد والأوامر.

وإضافة إلى جانب هامش الربح الذي يحصل عليه الباعة باعتباره عامل أساسي، خصوصاً في الأوقات التي تعرف فيها حركية كبيرة على مستوى السوق كمواسم الأعياد، العطل... خصوصاً في ظل الفقر الذي يعاني منه الأفراد، والتي تعد أهم الأسباب المغرية التي تدفعهم لامتهان هذا النوع من العمل بالأخص لدى فئة الشباب التي تتميز بالحماس الزائد والمجازفة والاستعجال في الربح السريع،مقارنة بالفئة العمرية الأخرى المتقدمة في السن ممن لديهم عائلات ومسؤوليات، أين أكدوا على تفضيلهم للعمل إن وجد ضمن إطار رسمي وفي ظروف أفضل كتلك التي تتمثل في الضمان الاجتماعي والتقاعد على مثل هذا النوع من العمل، فالاستقرار الذي سيحصلون عليه أهم من أي ربح، فيما أكد البعض منهم من فئة الشباب على عدم اكتراثهم لمثل هذه الأمور خصوصا بالرجوع لقيمة راتب التقاعد.

فيما تعد المخاطر التي يعرفها السوق عامل يدفع بالباعة العمل ضمن تكتلات جماعية،كتعبير عن ذلك النسيج الاجتماعي القائم على التفاعل بين الأفراد على مستوى السوق، من خلال ما يربط بينهم من علاقات تشاركية حول المصالح، الأمر الذي يجعل من القانون الجمعي كأحد الإستراتيجيات التي لابد منها من أجل الحماية من الاعتداءات والمخاطر، علاوة على عمليات النصب والاحتيال التي يمكن أن تعرضهم لخسائر مادية معتبرة،إلا أنه وبالرغم من تلك المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الفاعلين على مستوى السوق الموازي ببور سعيد إلى أن متطلبات الحياة الأساسية وتأمينها أهم من أي ظروف مهما كانت، في المقابل يعد التعامل مع جماعات خاصة من بين الاستراتيجيات الأخرى المتاحة التي يتم انتهاجها من طرف بعض الفاعلين على مستوى السوق الموازي من أجل الحصول على الحماية والسيولة اللازمة من العملة الأجنبية، الأمر الذي يمثل في نفس الوقت استغلال تلك الجهات الخاصة لحاجات الأفراد وظروفهم الاجتماعية وتوظيفهم كوسطاء لأعمالهم على مستوى السوق،في حين يعتمد بعض الفاعلين على إستراتيجية التفرد والعمل في نطاق ضيق، لا يتعدى إلى النظام الجمعي أو العمل وسط حماية، ما يفسر عن قيمة التداولات التي يمكن أن يتعامل بها هؤلاء الأفراد والتي لا تتعدى حد أو قيمة معينة، الأمر الذي يمكن إرجاعه إما لتلك الرغبة في العمل من أجل توفير الحاجيات الأساسية دون الطموح لهامش ربح كبير،نتيجة الناتج عن الظروف الاجتماعية الصعبة والملحة التي يعيشوها هؤلاء الأفراد ما يجعلهم يرغبون بأي قدر ممكن من المال لسد متطلبات حياتهم اليومية والأساسية، أو الفراغ الذي يهرب منه البعض الأخر من أجل تمضية الوقت وكسب بعض الخبرات والمهارات المتعلقة بالتجارة وكيفية التعامل مع الزبائن، والهروب من الضجر والسلوك الانحرافي، ما يفسر عدم الاهتمام بهامش الربح المعتبر.

وبذلك فإن سوق الصرف الموازي هو أحد التنظيمات المهيكلة والمنظمة الذي لا يقف عند قانون العرض والطلب والذي يعتبر من بين أسباب قيامه وبقائه، حيث يقف بين المحددات الاجتماعية والثقافية والواقع الاقتصادي، أين يتشكل وفق الديناميكية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال القيم والمعايير التي يتم تشكليها، تحديدها ثم تبنيها بوعي وإدراك وفقا للواقع الاجتماعي المعاش والناتج بدوره عن الواقع الاقتصادي، ما يفسر عن مفهوم التفاعل القائم بين الفاعلين في السوق الموازي للصرف من منظور الأوضاع الاجتماعية، وهو الأمر الذي يسعى الأفراد من خلاله إعادة تكييف تلك الأوضاع ضمن إستراتيجيات من أجل تحقيق أهدافهم والحفاظ على مصالحهم بهدف تلبية حاجياتهم وتحسين مستواهم المعيشي، ومكانتهم في المجتمع وتحقيق ذاتهم.

ومنه ومما سبق عرضه حول الإستراتيجيات التي يتبعها الفاعلين داخل السوق الموازي للعملة أو الصرف، وذلك حسب الظروف التي تقف وراء ظهوره وانتعاشه، فهو سوق مهيكل ومنظم وفق لقانون العرض والطلب، ما يجعل العمل على مستواه ممارسة وتصورللتطور والتغير الاجتماعي.

- الخاتمة

وقوفا لما تم عرضه حول ظاهرة العمل في سوق الصرف الموازي، كونه يمثل تلك الفجوة بين السيرورة التاريخية للواقع السياسي والاقتصادي والواقع الاجتماعي والتصورات الثقافية ضمن نظام منظم ومهيكل، ما يجعله يشمل مختلف العناصر في إطار نطاق الترابط والتكامل القائم بين مختلف هذه العناصر ضمن بناء كلي، وذلك من خلال استيعابه لعدد من الأفراد الطالبي الشغل، وممن يعانون الفقر والفراغ كنتيجة للواقع الاقتصادي والسياسي للبلاد، ما يشكل بدوره خصائص ثقافية جديدة حول قيم العمل ومفهومه بالنسبة للفاعلين من أجل بناء واقع اجتماعي جديد مرغوب،

باعتباره يمثل الفجوة القائمة بين الواقع الاجتماعي المرغوب وغير المرغوب فيه ضمن إستراتيجيات تتمثل في مختلف أشكال التفاعل القائم بين مختلف الفاعلين على مستوى السوق من أجل تحقيق أهدافهم ومصالحهم، الأمر الذي يقودنا للتساؤل عن سياسة الدولة في مواجهة الأسباب والعوامل التي لها دور في توجه الأفراد إلى امتهان العمل على مستوى سوق الصرف الموازي، والذي يمثل بدوره الفجوة القائمة بين الجانب الإيجابي من خلال التشغيل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتحقيق مختلف احتياجاتهم اليومية، والآثار السلبية سواء المتعلقة بالدخل الوطني وتهريب العملة الصعبة، وتفضيل الأجانب والمغتربين تصريفها على مستوى السوق الموازي وانعكاس ذلك على احتياطي الصرف، والفارق الرهيب الذي يضطر الأفراد دفعه على مستوى السوق الموازية بشكل خاص؟. السؤال الذي يقودنا بدوره إلى طرح التساؤل بخصوص السياسات المطبقة من طرف البنوك حول منح السفر وعلى أي أساس تقدم؟.

وعلى ضوء ما تم عرضه يمكن استنتاج على أن سوق الصرف الموازي يتمتع بتلك الخاصية التي أكسبته ذلك الدور الذي يساهم من خلاله التأثير والتأثر الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

- قائمة المراجع

- أنجرس، موريس. (2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية*، (ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون)، الجزائر: دار القصبة.
- رتيمي، الفضيل وآخرون. (2018). *سوسيولوجية المؤسسة- قراءة نظرية تحليلية*، ط1، الجزائر: دار التل للطباعة والنشر.
- ريمون، كيفي وكمبنهود، لوك فان. (1997). *دليل الباحث في العلوم الاجتماعية*، ط1، لبنان: المكتبة العصرية.
- رشيدة، سبتي. (2013). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، ط1، الجزائر: دار التنوير.
- زريبي، نذير. (2013). *الوجيز في علم الاجتماع (نظريات اجتماعية)*، لبنان: منشورات ليجوند.
- عفيفي حاتم، سامي. (1994). *التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير*، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- قدي، عبد المجيد. (2005). *مدخل إلى السياسات الاقتصادية*، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
- Deslauriers, Jean Pierre. (1991). *Recherche qualitative, guide pratique*, Monteal : Mc Graw- Hill.
- Abdoune, Ramdane. (1990). Economie générale du taux de change, 2éd, Algerie : enag.
- أوغيدني، أحلام، وطويل، فتيحة. (2022). قيم العمل أهميتها وتأثيرها على سلوك الموظفين، مجلة الفكر، 17(2)، جامعة محمد خيدر بسكرة ، الجزائر، ص ص 231- 244.
- بوخاري، فتحي. (2018)، أوقات الفراغ في المجتمع...رؤية فلسفية، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، 2(8)، جامعة الوادي، الجزائر، ص ص 169- 179.

- جواهرة، مفيدة. (2013). أثر الثقافة التنظيمية على إستراتيجية المؤسسة-دراسة حالة مؤسسة خاصة للتصوير الإشعاعي، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، 1(1)، جامعة الجزائر2، الجزائر، ص ص 155- 180.
- ساحي، فوزية. (2011). الشراكة الأجنبية والاستثمار الأجنبي وصراع القيم: رهان لمشروع مؤسسة جزائرية، مجلة دراسات اجتماعية، (8)، جامعة الجزائر2، الجزائر، ص ص71- 98.
- غراز الطاهر، وسوالمية نورية، وقرزيز، أسماء. (2020). العنف المدرسي: أسبابه وأشكاله وأساليب مجابهته – دراسة نظرية -، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1(4)، جامعة الجيلالي بونعامة، الجزائر، ص ص 178- 203.
- ميلودي، إيمان، وبغدادي، خيرة. (2020). هوية المريضات بالمرض المزمن، تشكيل وإعادة تشكيل الهوية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 12(4)، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ص ص 713– 728.
- بقيق، ليلى إسمهان. (22/21 نوفمبر 2007). *العمليات البنكية غير المشروعة وأثارها على الاقتصاد- عملية تبييض الأموال*، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخيل القياسية)، الجزائر: المركز الجامعي سعيدة.
- عزوز، علي، وبوزيان، عبد الباسط. (21/20 نوفمبر 2007). *الاقتصاد الموازي* والسياسات *المضادة له في الجزائر*، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر الآثار وسبل الترويض (المداخيل القياسية)، المركز الجامعي سعيدة.
- باشا، نوال.(2009/2008). *تسيير مرض القصور الكلوي المزمن وأثره على العلاقات الاجتماعية للمصابين*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر2، الجزائر.
- خريس، ربيعة. (2020/01/20). *"سكوار"..سوق خارج القانون للعملة الصعبة في قلب الجزائر*، تم استرجاعها بتاريخ 02023/01/20، https// www. Noonpost.com